تحديات حزب العدالة والتنمية وتداعياتها في المستقبل المنظور

إعداد: القسم السياسي

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ورقة تحليلية استشرافية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد القرار السياسي ولرسم الاستراتيجيات.

يعمل المركز كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينتج الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

جميع الحقوق محفوظة 2014 ©

تاريخ النشر 2014/4/5

تمهيد

كثرت التحليلات والآراء السياسية المتعلقة بحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في السنوات الماضية، وخاصة قدوم الحزب قد ترافق مع رؤية سياسية إسلامية جديدة داخل تركيا ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، عبرت عن نفسها من خلال إعادة رسم خارطة المجال السياسي العام داخل الفضاء الاجتماعي التركي.

واليوم وبعد عدة مراجعات نقدية لتجربة الحركات الإسلامية السياسية في الحكم بعد ثورات الربيع العربي، تتعرض تجربة حزب العدالة والتنمية لمزيد من الاهتمام في ظل الظروف المعقدة والتحولات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها المنطقة، وبروز إشكالات وتحديات في مسيرة الإنجاز التركي الذي اتخذ صورة رومانسية عند البعض.

بناءً على هذه التحولات، تسعى هذه الورقة لتقديم قراءة في أهم التحديات والأزمات المحيطة بالحزب الحاكم في تركيا (العدالة والتنمية)، ومدى تأثيرها على توجهاته المستقبلية من حيث الأدوات التي سيعتمد عليها في تنفيذ سياساته الداخلية والخارجية.

انهيار التحالف القديم

أدى توتر العلاقة خلال السنوات القليلة الماضية بين حزب العدالة والتنمية وجماعة غولن إلى نشوب أزمة بين الطرفين وصلت إلى طريق مسدود، تكلل هذا التوتر بقرار حكومة العدالة والتنمية إلغاء "المدارس التحضيرية" التي أسستها الجماعة وتستخدمها في استقطاب أعضاء جدد وتأمين بعض مصادر التمويل.

لقد عبرت الجماعة في السنوات الأخيرة عن تحفظات عديدة حيال سياسات حزب العدالة والتنمية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. ابتعاد حكومة أردوغان عن مساري الإصلاح وتعزيز الديمقراطية، بالإضافة إلى التعثر في صياغة دستور جديد للبلاد.
2. التوجه نحو الشرق الأوسط، على حساب مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
3. توتير العلاقة مع "إسرائيل" مما أبعد تركيا عن المعسكر الغربي، وقربها من إيران، وروسيا، والشرق الأوسط.
4. الابتعاد عن الواقعية في السياسة الخارجية، وتبني أسلوب "المغامرة" في سوريا ومصر، ما أدَّى إلى التخبط وخسارة تركيا حلفائها (على حدّ وصف الجماعة).
5. التحفظات حول تعاطي حكومة أردوغان مع ملف الانفتاح مع الأكراد ودعم المصالحة، حيث ترى الجماعة أن حزب العدالة قد قدم تنازلات لحزب العمال الكردستاني، الذي يستغل أجواء المصالحة لتكثيف دعايته، وإعادة انتشار عناصره دون أن ينسحب من الأراضي التركية أو يلقي السلاح.

6. اتسام موقف حكومة أردوغان من إيران بالمرونة وعدم الحسم "موقف عاطفي" وتجاهل أهداف إيران المتمثلة بالغايات الطائفية والتوسعية ومحاولات الاختراق.
7. إغلاق مراكز الدروس الخاصة وإبعاد المنتمين إليها عن المناصب المهمة، الأمر الذي اعتبرته الجماعة محاولة تضييق واستئثار بآليات الفعل السياسي.

وبناء على هذه التجاذبات، سعى فتح الله غولن مؤخرا إلى التحالف مع الأحزاب العلمانية المعارضة لحكومة العدالة والتنمية، عبر تكرار نفس النهج الذي سار عليه في التعامل مع نجم الدين أربكان إبان رئاسته لرئاسة وزراء تركيا خلال الفترة الممتدة بين 1996و1997، عندما جعل من نفسه خصماً لأربكان ولحركته ملي غروش "رأي الأمة".

وعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية قد خرج منتصراً أمام هذه الرؤية البراغماتية، من خلال تبني تكتيكات ذكية حيال المعركة الانتخابية للبلديات التي جرت في أواخر شهر آذار/ مارس 2014، عبر نقل مدلولات هذه الانتخابات من مجرد تنافس وخلاف حول البرامج الخدمية، إلى حالة أقرب ما تكون إلى الاستفتاء على مصير ومستقبل الأمة والدولة التركية.

فإن ما يشغل بال العديد من المراقبين للمشهد السياسي التركي، هي النقاشات الدائرة حالياً داخل الدوائر المحيطة بعملية صنع القرار لدى الحزب الحاكم، حيال تبني بعض الاستراتيجيات البديلة القادرة على إعادة تصحيح بعض الأخطاء التي برزت مؤخراً داخل عوالم الحزب، وذلك على صعيد محورين أساسيين:

-**المحور الأول:** يتعلق بالحياة السياسية الداخلية، عبر العمل على تحسين صورة الحزب التي تزعزعت بعض الشي، بعد انفجار عمليات الفساد الأخيرة وتورط قيادات مهمة من داخل الأطر التنظيمية والحزبية في هذه القضايا من جانب، ومحاولة البحث من جانب آخر عن فضاءات اجتماعية بديلة تكون رافداً لجماهيرية الحزب، الأمر الذي برز منذ أشهر عبر المحاولات الحثيثة التي بذلها أردوغان لبناء جسور جديدة للتواصل مع الأوساط الاجتماعية الكردية المحلية منها والإقليمية.

- **المحور الثاني:** يتعلق بمستوى التغيرات البنيوية وطبيعة اللحظة التاريخية التي تشهدها المنطقة بعد ثورات الربيع العربي، وانتهاج أنقرة لسياسة قائمة على الوقوف والتدخل كطرف مساند لهذه المطالب الشرعية سواء على الصعيد السياسي أو اللوجستي، بعد سنوات من اتباع سياسة "القوة الناعمة " التي صاغها مهندس السياسية الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو.

قضية الفساد المالي

شهدت تركيا في كانون الأول الماضي 2013 ما يعرف بفضيحة فساد بدأت باعتقال العشرات من رجال الأمن ورجال الأعمال ونواب مقربين من الحزب، مما اضطر رئيس الحكومة أردوغان لإعادة تشكيل الحكومة بعد استقالة عدد من الوزراء المتورطين في الفساد، وإقالة المئات من ضباط الشرطة في عملية تطهير واسعة والسعي للحد من صلاحيات القضاء، كما اتهمت الحكومة جماعة غولن النافذة في أوساط الشرطة والقضاء بالتلاعب في التحقيق القضائي الجاري لإضعاف الحكومة قبل الاستحقاقات الانتخابية. كل ما سبق جعل من قضية الفساد أزمة سياسية بامتياز.

وفي هذا الصدد وبعد فوز الحزب بنتائج الانتخابات البلدية يدرك حزب العدالة والتنمية أنه أمام أحد احتمالين:

1. أن تكون قضايا الفساد التي أثيرت هي الوحيدة الموجودة بيد الجماعة (أو من خلفها، أو من أثارها).
2. أن تمتلك الجماعة (أو من خلفها) ملفات فساد أخرى قد تطال شخصيات أكثر عدداً وأكبر وزناً في الحكومة أو الحزب الحاكم وسيصار إلى استخدامها في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة (السيناريو الأول أكثر واقعية بناءً على الوقائع والقرائن).

ورغم قوة النموذج التركي[1] فقد شكلت المعطيات السابقة مؤشرات لتداعيات محتملة، تؤثر في بنية الحزب الحاكم وتستوجب مراجعة نقدية للرؤى وآليات وأدوات فعله السياسي والاجتماعي والاقتصادي رغم تجاوزه استحقاق الانتخابات البلدية بنجاح، لا سيما أن ذلك قد يؤثر على مستقبل الحزب في الحكم في -حال عدم المعالجة-خصوصاً على أبواب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، في حين من المتوقع -وعلى المستوى التكتيكي-أن يقوم الحزب بإجراءات تتجلى في المحاور التالية:

- <u>كتل انتخابية جديدة</u>: إن البحث عن كتل انتخابية جديدة كبديل عن الأصوات التي ربما يخسرها الحزب بسبب الأزمات التي أشرنا إليها ستكون من أولويات الإجراءات المتبعة من قبل الحزب في خوض الانتخابات، ويمكن استشراف ملامح تلك الكتل من خلال الاستثمار الأمثل لمشاريع سياسية لبعض مكونات الشعب التركي، كمشروع السلام الداخلي الذي أنهى من خلاله صراعاً مسلحاً دام حوالي ربع قرن مع تنظيم حزب العمال الكردستاني المسلح، وألحقه بحزمة الإصلاحات الديمقراطية التي استهدفت بشكل أساسي المواطنين الأتراك من أصول كردية، إلى جانب استهداف أردوغان بإصلاحاته الأخيرة الأقليات العرقية الأخرى في تركيا، مثل الأرمن والغجر والآشوريين والعرب والأذربيجانيين، الذين عانوا منذ تأسيس الدولة التركية من محاولات حكام تركيا القوميين الراديكاليين طمس كلّ الهويات والثقافات واللغات غير التركية، فكانت حكومة أردوغان أول حكومة تفتتح معهداً خاصاً للدراسات الثقافية للمواطنين الأتراك من أصول غجرية، وأول حكومة تسمح رسمياً

[1] لم تأت قوة النموذج التركي فقط من خلال قدرة حزب العدالة والتنمية على الفوز في ثلاثة استحقاقات انتخابية متتالية، وتوسيع قاعدته الانتخابية من 34% عام 2002، إلى 46% عام 2007 وحتى 50% عام 2011، بل من خلال الدعم اللامحدود الذي تلقاه من شرائح واسعة ومتنوعة من الشعب التركي إلى تغيير موازين القوة داخل المجتمع بعد أن انتقلت حركات الإسلام السياسي من الهامش إلى المركز.

باستخدام الأسماء غير التركية في المؤسسات الحكومية وفي تسميات الشوارع، بالإضافة إلى استخدام كلّ اللغات في الحملات.

- الاستمرار في الاعتماد على الذراع الاقتصادية (جمعية الموصياد): تعد جمعية الموصياد رافعة اقتصادية وسياسية مهمة لحزب العدالة والتنمية عند تأسيسه؛ فحسب الباحثة التركية بني أوليغر (Banu Eligür)[2] فقد تنامت عضوية الموصياد من 400 عضو في عام 1991 إلى ما يزيد على ثلاثة آلاف بحلول عام 1998 يمثلون قرابة العشرة آلاف مشروع اقتصادي، ويعمل بها ما يقارب نصف مليون عامل. ومن هنا فقد تم تسخير هذه القاعدة الاقتصادية العريضة لدعم تأسيس حزب العدالة والتنمية وفتح فروع له في بعض المدن التركية من خلال مجموعة واسعة من شبكات الخدمات الاجتماعية، ومحطات الإذاعة والتلفزة والجرائد، فعلى سبيل المثال روجت صحيفة يني شفق (Yeni Şafak) المقربة من موصياد لحزب العدالة والتنمية وقامت بدعم أفكاره بشكل مكثف.
- الاستمرار في تفكيك الشبكات الأمنية: تكشف عمليات تغيير القيادات الأمنية التي اتخذها رئيس الحكومة أنها ليست سوى بداية لسلسلة تغييرات ستفضي إلى تفكيك الشبكة الأمنية التي أخفت قضية الفساد المالي عن المسؤولين والوزراء واحتمال تفكيك شبكات أخرى محتمل أن يكشف عنها التحقيق نفسه، وهذه العملية هي المعروفة بعملية تفكيك دولة داخل الدولة، حيث بدأت هذه العملية بنقل مدراء أجهزة الأمن الخمسة التي كانت مسؤولة عن الاعتقالات (الذين طالتهم تهم الفساد) وقرار نقل مدير أمن استانبول وتعيين مديراً جديداً قام بدوره بنقل 14 مدير جهاز أمني.

يفضي التحليل السابق للأزمة الداخلية بالإضافة إلى ما آلت اليه الانتخابات البلدية إلى ثلاث سيناريوهات:

1. استمرار حزب العدالة والتنمية (الفائز بالانتخابات البلدية) بمواجهة خصومه بمزيد من الحزم ضمن الأسس القانونية، يتبعه ترشح أردوغان للرئاسة وفوزه بها، بعد إجراء تعديلات دستورية بخصوص توسيع صلاحيات الرئيس.
2. أن تحدث عملية المواجهة أزمات اجتماعية من شأنها تفجير المشهد السياسي الداخلي العام.
3. اختراق المؤسسة العسكرية وإحداث انقلاب عسكري وهذا مستبعد من الناحية الواقعية.

التحديات الخارجية

من المعروف أن حزب العدالة والتنمية، قد نقل الحركة السياسية (بالمعنى الخارجي) في البلاد من مفهوم المحافظة إلى السياسة الفعالة، ومن خطاب سياسي يشدد على أن البلاد محاطة بالأعداء من جهاتها الأربع إلى استحضار سياسة "تصفير المشاكل مع دول الجوار" حيث يشكل الاستقرار والسلام (داخلياً وخارجياً) مسألة ملحة وضرورية لأي دولة تطمح بأن تكون فعالة وذات تأثير في الساحة الدولية.

[2]- محمود جرابعة، أي مستقبل ينتظر حزب العدالة والتنمية التركي؟ صحفية الاقتصادية الالكترونية، العدد 7142 الموقع الالكتروني: www.aleqt.com

إن تركيا من خلال حكومة حزب العدالة والتنمية أدركت إمكانياتها وقابليتها المتنامية، والمسؤوليات التي ألقتها تلك الإمكانيات على عاتقها، ما جعلها تضع مفاهيم لسياساتها الخارجية، تتسم بالابتعاد عن ردود الأفعال وأحادية البعد واتخاذ المواقف وفقا للتطورات السياسية الآنية، والاستناد بدلاً من ذلك إلى آليات محددة لاتخاذ القرار، مرتبطة ببرامج محددة مسبقاً، ومفاهيم متعددة الأبعاد، واستلام زمام المبادرة لبلوغ الهدف، فضلا عن المبدئية والواقعية والتسلسلية والرؤى السياسية البعيدة، وهذا ما أسفرت عنه النتائج، حيث تمكنت من التوقيع على اتفاقيات (مجالس استراتيجية رفيعة المستوى) مع عشرات الدول[3]، كما جعلت منها دولة أكثر فعالية على الساحة الدولية، ومكنتها من تولي وظائف هامة في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ونيابة الأمانة العامة لحلف شمال الأطلسي "ناتو" ومنظمات دولية أخرى.

إلا أن العلاقات الدولية تتسم بالتغير المستمر وكثرة المتغيرات الدخيلة، فإن السياسات المتبعة قد تتأثر طرداً بالمتغير الطارئ وقد لا تفضي هذه السياسات إلى نتائج جيدة، وهذا ما شكله الربيع العربي الذي فرض نفسه كواقعٍ معيق أمام الوصول إلى الأهداف المرجوّة، ففي حين كان التوجه التركي متبنياً سياسة الاستفادة من تواجدها العربي في تحسين أوراقها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي ودعم علاقاتها بالولايات المتحدة، عبر الانخراط المباشر في ممارسة دور الوسيط الإقليمي في تسوية النزاعات والخلافات في قضايا المحيط العربي الاسلامي، أتى هذا الربيع ليشكل تحدياً حقيقياً لاستراتيجية السياسة الخارجية التركية، خصوصاً وأن مقاربة تركيا اختلفت عن المقاربة الغربية تجاه هذا الربيع ومفرزاته السياسية والفكرية، مما أفضى إلى تعقيد المشهد وزيادة العوائق المتعلقة بريادتها الإقليمية.

إن هذا التحدي الذي فرضه الربيع العربي على الاستراتيجية الكبرى لتركيا يمثل تحدياً حقيقياً لهدف أنقرة المتمثل في زعامة التغيير في الشرق الأوسط، ولكن الأهداف الأولية للربيع العربي مثل: تطبيق الديمقراطية وزيادة الحريات وتلبية الحقوق الاجتماعية والأساسية، تحولت بسرعة إلى حالة من الاضطراب، خاصة فيما يتعلق بالبيئة السياسية الفوضوية في هذه البلاد والأزمة المتردية في سوريا. وتحولت البيئة الاستراتيجية لتركيا من الاستقرار إلى الفوضى البنيوية، حيث تأثرت مباشرةً بالأزمة في كل من ليبيا واليمن وتونس والعراق، إضافةً إلى أن تشظي الصراع داخل سوريا وعدم وجود أفق لحل سياسي مع غياب الإرادة الدولية للحل العسكري قد مثّل تحدياً مباشراً للأمن المجتمعي التركي على المستوى المحلي.

من جهة أخرى واجهت تركيا ما قامت به المؤسسة العسكرية ضد الحزب الحاكم الحليف في مصر في يوليو/تموز 2013، عبر تبني موقف سياسي مغاير للمواقف الغربية والإقليمية التي ساندت عودة تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في الشأن العام، من خلال استنكار هذا التدخل واعتباره نكسة خطيرة للتحولات البنيوية العميقة التي تمر بها المنطقة بشكل عام.

[3]- مراد يشيلطاش واسماعيل نعمان تيلجي، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات.

من ناحية ثانية أدى تعارض المصالح وتباين الخيارات السياسية للأطراف العالمية والإقليمية تجاه أزمتي سوريا ومصر إلى تكبيل تركيا عن حل الأزمة الإقليمية باستخدام الآليات السلمية، والدخول كطرف أساسي في هذه الأزمات وخاصة بعد تصاعد النهج المتطرف والعنيف الذي يسلكه النظام في سوريا حيال المناطق المؤيدة للثورة، وقلق القوى الغربية من دعم جماعات المعارضة السورية.

وبالإضافة إلى ذلك، كان البعد الإقليمي لإعادة التوجه الاستراتيجي التركي -وهو بدوره صدى قوي آخر للتحولات الإقليمية لسياسة تركيا الخارجية- كان ظاهراً جلياً على المستوى الوطني، حيث استغلت حكومة أردوغان نشاط السياسة الخارجية كدافع لتحويل هيكل القوى في السياسة المحلية؛ إذ إن الموقف التركي تجاه الأزمة السورية، والعلاقات المتوترة مع مصر، والمشاكل مع الحكومة المركزية في العراق، وتدهور التعاون مع إسرائيل، بالإضافة إلى سحب الاستثمارات الخليجية من تركيا[4] على خلفية مواقف الحكومة التركية الداعمة للإخوان بعد عزل الرئيس مرسي في مصر، كل ذلك قد فتح مجالاً سياسيًا جديدًا أمام جماعات وأحزاب المعارضة لاستغلال "إخفاقات" السياسة الخارجية في حساباتها السياسية المحلية، وبدا ذلك واضحاً عندما اتهمت المعارضة التركية حكومة أردوغان بأنها غير قادرة على العمل بشكل فعال، وأنها تستخدم تفضيلات سياسية مدفوعة أيديولوجياً في السياسة الإقليمية، ونتيجة لذلك، تذهب المعارضة إلى أن الحكومة قد فقدت مرونتها الاستراتيجية وتجد نفسها وحيدة في ممارسة سياستها المتعلقة بالشرق الأوسط.

خاتمة

ولذلك، فقد فرضت تداعيات التغييرات في الشرق الاوسط بيئة سياسية جديدة، واصطفاف وتمحور سياسي دولي واضح، وهذا من شأنه إحداث تقييمات واعادة دراسة البدائل والخيارات للسياسة الخارجية. ومن الطبيعي أن تقوم القيادة التركية بمراجعة سياساتها وأدواتها في هذا الشأن، إلا أنها لا ترتقي لتكون أزمة تستوجب تغييراً لنهج الحكومة التركية برمته -كما يسوق لها بعض المحليين السياسيين-.

[4] يذكر أن 73 شركة إماراتية تعمل في تركيا في مجالات مختلفة منها العقارات والبناء وتجارة الجملة والتجزئة.